مقاربة الاقتصاد السياسي لتفعيل التكتلات الإفريقية الفرعية

Political economy approach to activate African sub-blocs

د/ عبد الوهاب عميري

جامعة محمد بوقرة – بومرداس (الجزائر)

a.omiri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/05/11 تاريخ القبول: 2021/09/29 تاريخ النشر: 2021/12/24

الملخص: *تبحث هذه الورقة البحثية في الشروط الاقتصادية والسياسية لتفعيل التكتلات الإفريقية الفرعية، وتحسين الواقع الإفريقي. تبدأ الورقة باستعراض واقع التجارب التكاملية الإفريقية في ضوء الشروط النظرية المتعارف عليها أكاديميا، والتي تعد ضرورية لنجاح التجارب التكاملية ، كما كان الحال مع تجارب عالمية رائدة مثل تجربة الإتحاد الأوروبي. وبعد الوقوف على النقائص والاختلالات التي شابت التجارب التكاملية في إفريقيا، وكانت سببا في تعثرها وفشلها، تقدم الورقة البحثية ضمن مقاربة اقتصادية سياسية ، جملة من الإجراءات والترتيبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي التي يجب على الدول الإفريقية أخذها بعين الاعتبار من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي، والشروع في تفعيل التجارب التكاملية على أسس سليمة.*

كلمات مفتاحية: *واقع التجارب التكاملية الإفريقية، الشروط النظرية لنجاح التجارب التكاملية، إجراءات تصحيح الوضع الدولاتي الإفريقي، استراتيجيات تصحيح مسارات التكامل الإفريقي.*

Abstract

This research paper analyzes the economic and political conditions for activating the groupings of African integration and improving the reality of Africa. After identifying the shortcomings and imbalances that marred the complementary experiences in Africa, and caused their failure, this paper presents, through the political economy approach, a set of political and economic measures and arrangements that African countries must take into account and commit to implementing them, in order to achieve the necessary political and economic reforms, and Therefore, African countries will be able to reactivate their complementary experiences on solid foundations, improve their situation, and achieve their interests.

Keywords*: The reality of African integration experiences, indicators of success of integration experiences, procedures for correcting the situation of African States, strategies for correcting the pathways of African integration.*

- **مقدمة:**

يتميز الكيان الإفريقي الكبير المتمثل في القارة الإفريقية، بتقسيم مناطقي جهوي عبر كيانات فرعية، كان الهدف من إنشائها تحسين الواقع الاقتصادي للدول المنتمية لها، على أمل تحسين وضع إفريقيا ككل.

فبالرغم من انتمائها في الأصل إلى نفس الفضاء الجغرافي الإفريقي، وانخراطها في نفس المنظمة الإقليمية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي، إلا أن الدول الإفريقية اعتمدت إستراتيجية التجمعات والتكتلات الإقليمية الفرعية، لتسهيل التواصل و الاعتماد المتبادل، وتسريع وتيرة التنمية.

لقد حملت فترة النضال والكفاح و حركات التحرر، حلم شعوب إفريقيا في الوصول إلى التحرير الشامل لإفريقيا، واستكمال الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي نابع من حق تقرير المصير. ولهذا انطلقت الجهود الإفريقية في سبيل تقرير مصير إفريقيا باعتماد العمل المؤسساتي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي لاحقا)، و عبر مسارات التكتلات الإقليمية الفرعية.

وتبين مع الوقت أن جل هذه التكتلات الفرعية لم تستطع تحقيق أهدافها، وبقيت توجهاتها الاقتصادية والسياسية رهينة توجهات القوى الاستعمارية الأوروبية التي مازالت تفكر بمنطق الوصاية، بحكم الماضي الاستعماري وروابط التبعية .

وهكذا، أبان هذا التعثر والفشل من خلال تطورات الوضع في القارة الإفريقية على حقيقة مفادها أن المقاربة المؤسساتية لم تنجح في تقرير مصير إفريقيا، ولم تحسن واقعها، وتنمية العلاقات بين فواعلها الدولاتية. وتأكد أن الواقع المرجو من الشعوب الإفريقية لا تصنعه مجرد إقامة مؤسسات وتكتلات إقليمية، ولا مجرد الانتماءات المؤسساتية الهيكلية الشكلية، وإنما تصنعه شروط سياسية واقتصادية تؤسس لمصداقية وصدقية التكتلات الإقليمية الإفريقية، وجدوى الانخراط فيها كخيار استراتيجي لتنمية إفريقيا.

إن المتابع لشؤون إفريقيا، يقف على واقع التخلف والفقر والتبعية التي تعاني منه أغلب دوله، ويجزم بأن تحسين ذلك الواقع لا يصنعه آليا الإتحاد الإفريقي كتنظيم قاري شامل، أو المؤسسات والتكتلات الإقليمية الفرعية التي هي عبارة عن هياكل بلا روح.

لهذا، فإن مسار تحسين الواقع الإفريقي يمر عبر إنعاش تلك التكتلات الفرعية، وإعادة بعثها وتفعيلها من جديد، وهو مسعى يحتاج بدوره إلى ترتيبات وشروط يجب أن تراعيها تلك التجمعات الإقليمية من جهة، و شروط أساسية تلتزم كل دولة من دول إفريقيا الأخذ بها من جهة ثانية.

وتندرج تلك الترتيبات والشروط ضمن مقاربة اقتصادية- سياسية لتفعيل المكونات الإفريقية الفرعية، وتحسين الواقع الإفريقي. وهذا ما تبحثه هذه الورقة البحثية، عبر الإشكالية التالية:

كيف تتداخل الشروط السياسية والاقتصادية لتفعيل المكونات الإفريقية الفرعية، وتحسين الواقع الإفريقي؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي العوائق التي ساهمت في تعثر التجارب التكاملية الإفريقية؟

- ماهي الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدول الإفريقية محليا كخطوة ضرورية تسبق إعادة تفعيل المؤسسات والتكتلات الإقليمية ؟
- ماهي الاستراتيجيات المتاحة لتصحيح مسار المؤسسات والتكتلات الإقليمية ؟

الفرضيات:

- كلما تمت مراعاة عوامل نجاح التجارب التكاملية، كلما ساهم ذلك في إنجاح التجارب الإفريقية.
- إن إعادة تفعيل التكتلات الإقليمية الإفريقية يتطلب انتقال وحداته الدولاتية إلى الديمقراطية.
- كلما تمت معالجة المشاكل البينية للدول الإفريقية، كلما ساعد ذلك في بلورة استراتيجيات لتصحيح مسار المؤسسات والتكتلات الإقليمية الإفريقية.

منهج التحليل :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم عمق موضوع الدراسة، حيث مكن هذا المنهج من توصيف نقائص التجارب التكاملية في إفريقيا، واقتراح سبل تقويمها وترقية العلاقات الإفريقية الأفريقية .كما تم استخدام المنهج الاستقرائي، للاقتراب من الحقائق الجزئية حول موضوع الدراسة لاستخلاص أحكام عامة .كما اعتمدت الدراسة على المنهج التفكيكي-التركيبي ، حيث وبالنظر للتعقيد الذي يكتنف الموضوع، تم تفكيكه بداية إلى عناصره الأولية، ثم القيام بعملية التركيب في مرحلة ثانية، للوصول إلى نتائج معقولة للموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لشروط تحسين الواقع الإفريقي سياسيا واقتصاديا ، وهو ما من شأنه التخفيف من حدة التبعية ، ويؤسس لعلاقات رابح رابح بين إفريقيا وغيرها من القوى العالمية.

تقسيم الدراسة:

تمت معالجة موضوع الدراسة عبر محورين أساسيين ، حيث خصص المحور الأول لواقع التكتلات الإفريقية في ضوء الشروط النظرية لنجاح التجارب التكاملية ، واستعرضنا فيه الاختلالات والنقائص التي ميزت التجارب التكاملية الافريقية الفرعية على ضوء الشروط النظرية لنجاح التجارب التكاملية. أما المحور الثاني فخصص لإجراءات إعادة تفعيل التجارب التكاملية الإفريقية، وتناولنا فيه مايجب تصحيحه على المستويات المحلية الداخلية للدول الإفريقية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو ما من شأنه تصحيح مسارات التكامل الإفريقي.

المحور الأول: و اقع التكتلات الإفريقية في ضوء الشروط النظرية لنجاح التجارب التكاملية

بدأت خطوات التكامل في القارة الإفريقية منذ مراحل مبكرة لاستقلال دولها، حيث شهدت العديد من تجارب التكامل ومشروعات الوحدة، التي تفاوتت من حيث طبيعة النشاط والهدف ،فمنها ما اهتم بالتكامل الاقتصادي، ومنها ما ركز على التنسيق السياسي والأمني، ومنها ما جمع بين أكثر من هدف. (نوير، 2007 ، صفحة 119)

لقد كانت إفريقيا مثالا لضعف الأداء الاقتصادي و التهميش في الاقتصاد العالمي، لهذا، كان التوجه نحو مسارات التكامل الإقليمي الفرعي والقاري أحد الحلول المقترحة، حتى أن كثرة التجمعات الإفريقية عكست فعلا كثرة خطط التكامل في إفريقيا.

وخلافا لما كان مأمولا منها، إلا أن التجارب التكاملية الإفريقية في عمومها قد فشلت في تحقيق أهدافها المسطرة، حيث لم تساهم في زيادة النمو أو التجارة، وشهدت قصورا في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وغالبية البروتوكولات والمعاهدات ، خاصة ما تعلق بحرية انتقال العمال والتعريفة الجمركية الموحدة والعملة الموحدة. (عاشور، 2007، صفحة 32).

وحتى نفهم أسباب هذا الفشل أو التعثر الذي ميز التجارب التكاملية الإفريقية، لابد من الاسترشاد بالمؤشرات و الشروط النظرية لنجاح التجارب التكاملية المتعارف عليها أكاديميا، والوقوف على مدى التزام الدول الإفريقية بها ضمن تجاربها التكاملية.

الفرع الأول: الشروط النظرية لنجاح التجارب التكاملية:

تتطلب التجارب التكاملية عديد الشروط لإنجاحها، وقد استجمعها "فيليب جاكوب" ***Philip E. Jacob*** في عشرة مؤشرات، وصفها بأنها عوامل التكامل، وهي على النحو التالي: (بالستغراف، 1985 ، صفحة 300)

-التقارب : الشعوب المتقاربة جغرافيا مؤهلة للتكامل أو الوحدة فيما بينها.

-التجانس :الشعوب المتشابهة في جوانب عديدة مؤهلة أكثر للتكامل من غيرها.

- التعامل المتبادل: صلابة التكامل تقاس بمدى وحجم التعاملات بين الأطراف.

- المعرفة المشتركة او التقارب الذهني: كلما زاد التقارب الذهني كلما تدعم التكامل.

- المصالح : كلما كانت المصالح تشمل أطرافا أكثر، كان التكامل أكثر قوة.

- مدى الروح الجماعية: كلما تمتع الأطراف برغبة المشاركة، كان أفضل للتكامل.

- الإطار البنيوي: كلما كانت المشاركة في اتخاذ القرار أكبر كلما كان التماسك أكثر.

- السيادة: كلما كانت الدولة أكثر تشبثا بسيادتها ، كلما عطل ذلك التوجه نحو التكامل.

- الفعالية الحكومية: الحكومة الأكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها ، تكون أكثر تكاملا.

- التجربة التكاملية السابقة: النجاح السابق يؤدي إلى تعميم النجاح إلى ميادين أخرى.

أما "كارل دويتش" "Karl Deutsh" ، فقد أشار إلى التكامل بكونه حالة تتطلب توفر شرط أساسي يتمثل في الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار والأمن والسلم.و يوضح لنا هذا الرأي التوفيقي لدويتش أن التكامل لا يكون ناجحا إلا إذا تم على مستويين مستوى رسمي ممثلا في السلطة السياسية الحاكمة ، و مستوى قاعدي ممثلا في القاعدة غير الرسمية و الرأي العام ككل. (جندلي، 2007، صفحة 240)

رغم أهمية كل هذه المؤشرات، إلا أن المبادرين بإطلاق التجارب التكاملية في افريقيا، قد رجحوا على ما يبدو واكتفوا بمؤشري التقارب الجغرافي فقط، معتقدين أن ذلك كافيا كأساس لبناء صرح التكتلات.

إن التقارب مدخل مشجع للتفكير في التكامل، لكن مضاعفة الإحساس بالتقارب والتجانس يستدعي توثيق صلات التقارب بتكثيف حجم التعاملات بين الأطراف، الذي يكون بدوره كفيلا بتعزيز المعرفة المشتركة والتقارب الذهني للشعوب، حيث يصبح الجميع متيقنا بأن مصير واحد يجمعهم، ومستقبل مشترك يخصهم. فمفهوم التقارب الذهني غير مفهوم التجانس، فهو يعني الرؤية المشتركة بوحدة المصير، لهذا فكلما زاد التقارب الذهني كلما تدعم التكامل. ولكي يتحقق التقارب الذهني يجب أن تكون المصالح من وراء العمل التكاملي، تشمل أطرافا أكثر، فتحقيق المصلحة واستشعارها من قبل عديد الأطراف وفي مختلف المستويات، يضمن مؤشر آخر هاما للتكامل، ألا وهو الروح الجماعية. فكلما تستشعر الأطراف المصلحة، تزيد رغبتها في المشاركة، وتنمو روحها الجماعية، وذلك أفضل للتكامل.

كما يعد الإطار البنيوي ودرجة التمسك بالسيادة، مؤشران لقياس مدى تماسك التكامل أو التأثير في تعطيل التجربة التكاملية. فالإطار البنيوي السليم يمنح المشاركة في اتخاذ القرار، لكن التشبث الشديد بالسيادة يفسد الإطار البنيوي ويعطل التوجه نحو التكامل.

والملفت للانتباه أن إشكالية الإطار البنيوي والتمسك بالسيادة، هي من المؤشرات المرتبطة والمتعلقة أكثر بالجهات الرسمية، لهذا فإن هذه الجهات هي التي تدفع أولا إلى إنجاح التكامل، وتجسد بالأخير رغبة شعوبها في التكامل. وعل هذا الأساس ، كانت الفعالية الحكومية ومازالت من أهم عوامل وشروط نجاح التكامل. وفي ذات السياق، لابد من التأكيد على أن الفعالية الحكومية يجب أن تتجسد أولا على المستويات المحلية (الدولاتية) ، لأن الحكومة التي لا تكون قادرة أو أقل قدرة على تلبية مطالب مواطنيها داخل إقليمهم الوطني، تكون أقل تكاملا و أقل فعالية على مستوى فوق قومي، وبالعكس فإن الحكومة الأكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها ، تكون أكثر تكاملا.

وبالأخير، وكما أشار له "فيليب جاكوب"، فإن التكامل بمواصفاته الكلية حتى لا يكون حملا ثقيلا على أطرافه، لابد أن تكون البداية بإطلاق تجارب تكاملية قطاعية سهلة، مع حرص كل الشركاء على إنجاحها، لأن النجاح السابق يؤدي إلى تعميم النجاح إلى ميادين أخرى، ويصل به إلى المستوى الأعلى والكلي.

وبناء على ماتقدم، يكون الطرح الذي قدمه " دويتش" منطقيا؛ فمعادلة التجربة التكاملية لا تكون ناجحة إلا إذا تمت على مستويين، المستوى الرسمي المتمثل في السلطة السياسية الحاكمة، والمستوى القاعدي المتمثل في الجماهير، والرأي العام. فزيادة الاهتمام الجماهيري وقناعة الشعوب بالتجربة التكاملية، تستلزم إرادة سياسية من قبل الحكومات، وإيمان قوي ن لدنها بمغزى وجدوى التكامل، مع إبداء درجة عالية من الجدية قوامها الدرجة العالية من الفعالية في الأداء محليا، لأن الحكومة الأكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، تكون أكثر تكاملا.

إن العلاقة الصحيحة بين السلطة السياسية والمواطنين تنبني على رابطة من الثقة المتبادلة، وهي ضرورية لمصداقية التكتلات.

الفرع الثاني: و اقع التجارب التكاملية الإفريقية في ضوء شروط النجاح النظرية:

تحيلنا معاينة شروط نجاح التجارب التكاملية لجملة من الملاحظات، نفهم من خلالها بعض أسباب تعثر التجارب التكاملية الإفريقية. ورغم تعدد تلك الأسباب، إلا أننا سنركز على الرئيسية منها التي كان لها النصيب الأوفر في تعثر التجارب التكاملية الإفريقية، وهي على النحو التالي:

1. **تأثير مؤشر السيادة:**

تأثرت مسارات التكتلات الإقليمية الفرعية في إفريقيا بمشكلة التشبث الشديد بالسيادة، وعدم التنازل على جزء منها كما تنوه به الدراسات المتخصصة المتعلقة بشروط نجاح التجارب التكاملية.

إن معظم التنظيمات الإقليمية في إفريقيا تتشارك في ميزة الأخذ بقاعدة التوافق الجماعي، كآلية لاتخاذ القرارات. وكان المنطلق من هذا الخيار ، هو مراعاة الاحترام التام لسلطة ورأي كل دولة عضو في تلك التنظيمات، بحيث لا يتم فرض أي قرار عليها دون إتاحتها إمكانية الاعتراض أو إبداء الرأي، أو غير ذلك من المواقف التي تجسد ذلك الاحترام. غير أن خيار قاعدة التوافق الجماعي أثر سلبا من خلال تجسيده الشديد للطابع الفوقي، وإعلاء المصالح الوطنية على المصالح الجماعية لمؤسسات التكامل الإقليمي الإفريقي،كما أن مراعاة هذه القاعدة لإرضاء جميع الأطراف الأعضاء، أدى إلى توخي حلول توفيقية، كانت سببا أساسيا في اتخاذ قرارات خالية من أي محتوى. (عاشور، 2007، صفحة 45)

وتجسد التجربة المغاربية كمثال ضمن الكيانات الإفريقية الفرعية بشكل جلي إشكالية التشبث الشديد بالسيادة. فالمعروف على مستوى الإتحاد المغاربي أن قرارات مجلس رئاسته باعتباره أعلى هيئة في الإتحاد، تتخذ بصيغة الإجماع .

وتتعارض صيغة الإجماع مع بديهيات إنجاح التجارب التكاملية، التي تستدعي التنازل على جزء من السيادة. وانطلاقا من التشبث بالسيادة، بات الاقتصاد خاضعا للاعتبارات السياسية، وأضحت العلاقات السياسية هي التي تحكم التبادل التجاري، وليست المصالح المشتركة والمنافع التي يجب تحقيقها. (خشيم، 2004 ، صفحة 141)

وهكذا، تسببت صيغة الإجماع في تعطيل إقرار أي خطوة إيجابية بمجرد اعتراض عضو واحد فقط، بالرغم من موافقة باقي الأعضاء.

والملفت للانتباه في الحالة الإفريقية، أن للتمسك الشديد بالسيادة خلفية نفسية متعلقة برواسب الماضي الاستعماري الذي سلب الدول الإفريقية سيادتها كليا، وهو ما حرصت على عدم تكراره .

فقد كانت الدول الإفريقية بعد الاستقلال حريصة جدا على سيادتها، لدرجة أنها واجهت أية محاولات للحد منها في جميع تجارب التكامل. ويبدوا أن الأفارقة بحكم التأثير التاريخي لديهم هاجس من أن يؤدي منح المزيد من الاختصاصات والسلطات للكيانات الوحدوية القارية، أو الكيانات الإقليمية الفرعية إلى الانتقاص من سيادتهم الوطنية.

وبناء عليه، طغى هاجس تقلص السيادة الوطنية على الحكومات الإفريقية في إطار التجارب التكاملية، على الرغم من أن تجارب عالمية رائدة على غرار التجربة الأوروبية، أثبتت أن سبب النجاح يمر عبر شرط التنازل الجزئي عن السيادة.

والأمر المحير على المستوى الإفريقي ، هو أن التجارب التكاملية الإفريقية الفرعية جاءت في سياق أصبحت فيه الوحدة ضرورة حتمية وليست خيارا تفضيليا، حيث يصعب الحديث عن تنظيم إقليمي فاعل ما لم يكن لهذا الأخير سلطات فوق قومية إزاء أعضائه. ونفهم من هذا التشبث بالسيادة على أن الدول الإفريقية تفتقر إلى حد أدنى من التوافق بشأن حدود العملية الوحدوية، وأن غالبيتها تفضل العمل الفردي على حساب المشاركة الجماعية. (العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2009-2010، 2010، صفحة 126)

وفي سياق المثال المغاربي دائما، نشير لوجه آخر من أوجه تأثير مؤشر السيادة على تماسك التكامل و إضفاء المصداقية عليه، ويتمثل على الوجه في تعطيل ممارسة مبدأ السيادة الذي ينعكس سلبا على المسار التكاملي. وفي هذا الخصوص، نعيد التذكير بحالة امتناع الدول المغاربية عن مساندة ليبيا في تبعات قضية لوكربي، بالاستناد إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي، التي تنص على أن "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى" . فعلى النقيض مما تنص عليه تلك المادة، لم تتضامن الدول المغاربية مع ليبيا، وطبقت الحظر الجوي المفروض عليها. ودفع هذا الموقف المغاربي ليبيا للتعامل مع الاتحاد المغرب العربي بتحفظ، فلم تحضر قمتي نواكشوط وتونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة ، على غرار مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت ليبيا ببنائها وتمويلها. (أعجال، 2010 ، الصفحات 20-36)

2. هشاشة الإطار البنيوي

نشير في البداية إلى أننا نقصد بهشاشة الإطار البنيوي غياب سلطات فوق وطنية ضمن التجمعات الإقليمية الإفريقية، و عدم أخذ المشاركة الشعبية بعين الاعتبار.

لقد أثبتت التجارب التكاملية الناجحة أنه من الضروري وجود سلطة فوق وطنية، لأن ذلك كفيل بتفادي التنازع في المصالح بين الهيئات والمؤسسات الإقليمية من ناحية، والهيئات الحكومية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء من ناحية أخرى، و لهذا، فإن غياب سلطة فوق وطنية يدفع رؤساء الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، إلى تفضيل المصالح الوطنية النسبية لبلدانها، على حساب المصالح المطلقة.

كما أثبتت التجارب أن التمسك بقاعدة الإجماع في ظل عدم وجود سلطة فوق وطنية، يشجع أعضاء التجمع الإقليمي على رفض التنازل عن بعض الاختصاصات الوطنية لصالح التجمع الإقليمي، و يتسبب في تعطيل اتخاذ قرارات فاعلة على المستوى الإقليمي .

وفي ذات السياق، نلاحظ أن القرارات المتخذة على مستوى الكيانات أو التجمعات الإقليمية ليست واجبة التطبيق على المستوى الوطني للدول الأعضاء،وذلك لعدم امتلاك تلك الكيانات الإقليمية لسلطة فرض

القرارات عليها، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل مبدأ التشبث الشديد بالسيادة، ويصبح معه تنفيذ القرارات خاضعا لإرادة الدول الأعضاء ومزاج صناع القرار فيها.

وبناء على هذه الوضعية البنيوية الهشة، يكون دور الأمانة العامة للكيانات الفرعية مجرد هيئة إدارية مقيدة الصلاحية في عملية اتخاذ القرار . (عاشور، 2007، صفحة 42)

وفي سياق متصل بهشاشة الإطار البنيوي، تتميز التجارب التكاملية الإفريقية في عمومها إلى تغييب المشاركة الشعبية، بل نجد هذه المشاركة مغيبة حتى ضمن المكون الشامل على المستوى القاري وهو الاتحاد الإفريقي.

فقد تضمن القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي نصوصا تؤكد على دور المشاركة الشعبية في تدعيم أنشطة الاتحاد. ووردت نصوص تفيد هذا المعنى في الديباجة، وفي المواد المتضمنة أهداف الاتحاد و مبادئه، فضلا عن طبيعة بعض هياكله التي توحي بحق المشاركة الشعبية، على غرار البرلمان الإفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فبالرغم من هذه الإشارات التي تؤكد على الاهتمام بدور المشاركة الشعبية، إلا أننا نلاحظ ضعف البعد الشعبي في أنشطة الاتحاد الإفريقي. ويمثل غياب بعد المشاركة الشعبية أحد العوامل المؤثرة على عملية الوحدة؛ فالاتحاد الإفريقي قام لأجل الشعوب الإفريقية، غير أن هذه الأخيرة لا تشعر بعلاقتها بالاتحاد، و لا تشعر من خلال هذا الإتحاد بالوحدة الإفريقية ، وهو ما يضعف مصداقية الاتحاد، ويجعله في مقام الخادم لأغراض الأنظمة السياسية للدول الأعضاء بالدرجة الأولى. (حمدي، 2004، صفحة 44)

وهكذا، فإن اقتصار العمليات التكاملية إفريقيا على السياسيين واستبعاد المشاركة الشعبية، وهيمنة مجلس رؤساء الدول والحكومات في مؤسسات التكامل على كافة السلطات،كل ذلك أدى إلى تركيز اختيارات الدول الإفريقية في يد قلة من الحكام، وحسب مزاجهم. (الإمام، 2004، صفحة 206)

وبناء عليه، فإن إقصاء الرأي العام و الفواعل المتخصصة غير الحكومية على مستوى الدول الأعضاء، يعطي الانطباع لدى الشعوب الإفريقية بأن مسارات التكامل ليست نابعة من رغباتهم، و لا هي تتوافق مع أولوياتهم وتوقعاتهم. (عاشور، 2007، صفحة 40)

3.عدم نجاح تجارب سابقة وفشل إستراتيجية التدرج على طريقة التجربة الأوروبية:

حتى نوضح مدى تأثير هذا الشرط المغيب على نجاح التجارب التكاملية في إفريقيا، نركز على تجربة الاتحاد المغاربي، التي عرفت تخبطا في مبادراته، ولم تحترم شرط التدرج.

فقد عرفت المنطقة المغاربية قبل إطلاق الإتحاد المغاربي، تجارب تكاملية إقليمية، على غرار " اللجنة الاستشارية الدائمة" (1964- 1975). التي هي لجنة ذات اختصاص اقتصادي، تم إطلاقها لضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي. (مانع، 2004 م، ، صفحة 63)

وقد نتج عن هذه اللجنة هيئات يطغى عليها الطابع الاقتصادي، مثل "مجلس وزراء الاقتصاد"، و"اللجان القطاعية الفنية المتخصصة" التي بلغ عددها في الفترة مابين (1965 - 1975) 19 لجنة قطاعية تقوم

بتحضير دراسات لمشاريع مختلفة،أما الهيئة الثالثة فتمثلت في "مركز الدراسات الصناعية" الذي تكفل بدراسة مشاريع التنمية الصناعية ، وتنسيق خطط التنمية مغاربيا. (بوقارة، 2010 ، الصفحات 38-39) وقد استهدفت "اللجنة الاستشارية الدائمة"، دراسة إمكانية إحداث تكامل بنيوي بين اقتصاديات الدول المغاربية، وذلك على مستوى تحرير المبادلات فيما بينها، والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، وتنسيق المبادلات الاقتصادية بينها وبين المجموعة الأوروبية . (شكري، 1988)

وقد مر التكامل في تجربة" اللجنة الاستشارية "بمرحلتين: مرحلة التعاون القطاعي(1964-1967)، ومرحلة التعاون الكلي(1967-1975) (شمام، 2005 ، صفحة 337). وقد أعطى التخبط بين طبيعة التعاونين الانطباع بعدم جدية دراسة سياسة التعاون المغاربية،. فبعدما شرع في سياسة التعاون القطاعي سرعان ما واجهت الدول المغاربية مشاكل حالت دون الاستمرار في تلك السياسة ، فتقرر التحول إلى سياسة التعاون الكلي، الذي ما لبث بدوره أن فشل، مما دفع مجلس وزراء الاقتصاد المغاربي لتبني التعاون القطاعي مرة أخرى، (الفيلالي، 1989، صفحة 25) وفق إستراتيجية جديدة تتضمن تعميق التعاون ومده إلى مستوى الفروع والوحدات التابعة للقطاع الواحد، وتوسيع مجالاته ليشمل قطاعات جديدة مثل الصناعات التقليدية والزراعة. و في هذا الصدد، أوصت ندوة الجزائر (1975) بإنشاء مؤسسات صناعية مغاربية مشتركة التمويل والتأطير، وتوزيع إنتاجها، والقيام بدراسات شاملة للطلب الإجمالي على المستوى المغاربي لكل صنف من السلع المرسمة والمستوردة من قبل الدول المغاربية. غير أن هذه المشاريع توقفت بسبب خلافات سياسية بين الجزائر والمغرب حول ملف الصحراء الغربية، ودخول المنطقة في سياسة المحاور والتعاون الثنائي المحدود، بدل التعاون الجماعي. (بوقارة، 2010 ، صفحة 25)

وعند الانطلاق في تأسيس الإتحاد المغاربي لوحظ الوقوع في نفس الخطأ الاستراتيجي المتمثل في عدم التدرج. فقد جاءت قمة زرالدة بالجزائر في 10 جوان 1988 م لتعلن عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية، بإصدار بيان يعبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة اتحاد مغاربي يمهد لتحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك بتشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل و كيفيات تحقيق ذلك. ثم جاء اجتماع مراكش (17 فيفري 1989 م) ليؤكد تلك الإرادة، بالإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي. (بوكساني، 2005 ، الصفحات 219-220) و هكذا، تم إطلاق التجربة التكاملية المغاربية في صورة إتحاد مكتمل، دون المرور بمراحل تدرجية كما كان الشأن مع الإتحاد الأوروبي.

وبالاطلاع على معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي، تتبين لنا ملامح أخرى من الخطأ الاستراتيجي الذي وقعت فيه الدول المغاربية، منها قصور الرؤية فيما يخص الأبعاد الإستراتيجية من إقامة هذا التكتل الإقليمي، وكذا عدم تحديد قطاع حيوي للبداية به كمرحلة أولى.

فقد راعت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي مسألة أمن النظم الحاكمة، حيث نصت المادة15 على تعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها، يمس أمن أو حرمة تراب أي منها، أو نظامها السياسي. ومن جهة أخرى، لم يحدد أعضاء الإتحاد القطاع الحيوي الذي يفترض أن يكون القاطرة التي تحرك التكامل من مستوياته الدنيا إلى مستوياته العليا ،كما كان مع تجربة الاتحاد الأوروبي.

وفي سياق متصل، نلاحظ على المستوى الإفريقي غياب استشعار حقيقي لوحدة التحديات والتهديدات الأمنية، و وحدة المصير، وضرورة العمل التشاركي والاعتماد المتبادل. وهنا كذلك يمكن الاسترشاد مرة أخرى بالتجربة المغاربية كنموذج إفريقي يؤكد على هذا الخلل، على سبيل المثال لا الحصر.

فقد وقعت الدول المغاربية في خطأ حساس جدا، يتمثل في غياب الرؤية المشتركة والمتجانسة للتهديدات الأمنية. فمدلول الأمن المغاربي ومنظور الدول المغاربية لطبيعة التهديدات الأمنية، تخلله نوعا من التناقضات. ففي الوقت الذي نصت فيه المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي، على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى، فإن واقع الحال كان معاكسا لذلك، ولم تتجسد تلك المادة تجسيدا فعليا، حتى بات معه مصير كل دولة بمعزل عن الدول الأخرى، و أفرغ التجربة التكاملية من فحواها الأمني المشجع على رسم الثقة بين الشركاء المغاربة.

وبالرغم من اعتماد مدلول مغاربي ضيق للأمن بالرغم من تعدد أوجه التهديدات الأمنية، وحصره في التعرض للاعتداء ضمن المادة 14 سالفة الذكر، فإن الدول المغاربية لم تقم بتفعيل هذه المادة في عدة مناسبات.

وبعدما أفرزت تطورات البيئة الدولية تهديدات أمنية جديدة، أصبحت الدول المغاربية تركز على التهديد الإرهابي و تربط بينه وتحالفه العضوي و العملياتي مع أشكال الجريمة المنظمة، وبين الفعل الخارجي كمصدر له، مما يجعل "نظرية المؤامرة" و"الأيادي الخارجية" التفسير الوحيد الذي تقدمه الحكومات المغاربية، بدل بحثها في عمق المشكلة، ومصادرها، وخلفياتها المتعددة.

لقد ركزت الدول المغاربية على التهديد الإرهابي، وخصصت له الآليات العسكرية، والدبلوماسية والمخابراتية لاحتوائه، دون التركيز على أسبابه وأصوله. فالإرهاب وباقي التهديدات الأمنية، لها جذور اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولهذا، لا يكفي الرهان على الحل العسكري والتنسيق الدبلوماسي والمخابراتي للحد منها، وضمان الأمن؛ فالأمر يتطلب أولا تصحيح الدول المغاربية لرؤيتهم الأمنية، كي يتسنى لها بعد ذلك رسم سياسة شاملة تأخذ بالحسبان تصحيح الاختلالات على المستويات المحلية للدول المغاربية، وهو ما يشكل أرضية لإعادة تفعيل التجربة التكاملية على أسس صحيحة. وينطبق هذا التصور على باقي التجارب التكاملية الإفريقية.

المحور الثاني: إجراءات إعادة تفعيل التجارب التكاملية الإفريقية

الفرع الأول: الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي

يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالتحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، وعليه يكون "الانتقال الديمقراطي" بهذا الشكل يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة (تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية) يتم خلالها تفكيك النظام غير

الديمقراطي القديم ، وعادة ما تشمل العملية مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين. وتكتمل عملية الانتقال الديمقراطي عندما يتم وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة بانتخابات عامة حرة ونزيهة، تمتلك القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها. وبذلك نكون بصدد ترسيخ الديمقراطية، التي تعني تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. فالترسيخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على نحو يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه. وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثاني للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية. (إبراهيم، 2013)

إن الانتقال الديمقراطي لا تعني الانتقال إلى الديمقراطية، فهو مجرد مرحلة لا يجب أن تنتهي عندها عملية التحول الديمقراطي، بل تستدعي الاستكمال بكل شجاعة ونزاهة لترسيخ الديمقراطية.

ويعتبر الانتقال إلى الديمقراطية على مستوى الدول الإفريقية من أهم خطوات وضع التكتلات الإفريقية على سكة النجاح. فالديمقراطية تسمح للشعوب الإفريقية التي تريد أن يكون هناك تكامل وعلاقات افريقية ناجحة وجدية ومثمرة، تسمح لها مساءلة المسؤولين لماذا لم يتمكنوا من الوصول إلى هذه النتيجة. وهكذا، تكون الديمقراطية الاشتراط الرئيسي في عملية التقدم في موضوع التكامل وترقية العلاقات الإفريقية، أو أي عمل وحدوي قائم على المصلحة والمنفعة للدول.

وتتميز الدول الإفريقية على العموم، بكونها في حالة انتقال ديمقراطي شكلي، و لم تحقق بعد انتقالا إلى الديمقراطية. والملفت للانتباه هنا، أن هناك متغيرات داخلية وخارجية تعمل على إطالة فترة الانتقال الديمقراطي أطول مدة ممكنة، وتأخير الانتقال إلى الديمقراطية إلى أجل غير مسمى. بل هناك أطرافا خارجية تتخوف من تخطي عتبة الانتقال الديمقراطي نحو انتقال إلى الديمقراطية، لأن ذلك من شأنه أن يفرز تغييرات جذرية في توجهات الحكومات الإفريقية، سواء ما تعلق بترشيد السياسات الاقتصادية محليا، أو تصحيح مسار العمل الإقليمي إزاء الفواعل الخارجية.

إن الانتقال إلى الديمقراطية يعني التمكن من تجسيد مؤشرات نجاح التكامل، على اعتبار أنه يفرز حكومات وبرلمانات في مستوى تطلعات ومطالب الشعوب، حكومات تؤمن بفكرة التوافقات السياسية بين الشركاء، وبالتالي التنازل على جزء من السيادة لصالح إنجاح التكامل. كما أن الانتقال إلى الديمقراطية يعزز ثقة المحكومين في حكوماتهم، وهو أمر مهم جدا وفق رؤية "دويتش" على اعتبار أن التكامل عبارة عن حالة تتطلب توفر شرط أساسي يتمثل في الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية طرفا في

التكامل، مما يترتب عنه تحقيق الاستقرار والأمن ، الذي يهيئ بيئة مناسبة تؤسس لنجاح العمل التكاملي الإقليمي.

فالاستقرار السياسي يوفر بيئة مواتية لإقامة علاقات اقتصادية ناجحة، تبدأ بإنشاء منطقة للتبادل الحر قد تتطور على المدى البعيد إلى اتحاد جمركي وإلى سوق مشتركة. (تاج، 2012) .

وفي سياق متصل لإيجابيات الانتقال الى الديمقراطية، تجدر الإشارة إلى إمكانية الشروع في الإصلاحات السياسية في كنف الديمقراطية. ويتمثل الإصلاح السياسي في مجمل الخطوات للسير بالمجتمعات والدول الإفريقية قدما، في طريق بناء الحكم الرشيد بوجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية الناضجة ، بما يكفل محاربة الفساد.

كما يساعد مناخ الممارسة الديمقراطية في إضفاء العقلانية على صناعة القرار السياسي، والعقلانية هنا تقتضي إنجاح التكتلات الإفريقية كخيار إستراتيجي يخدم مصالح كل الأطراف..

وفي المناخ الديمقراطي أيضا يسهل تواصل وتنقل النخب، مما يمهد لبناء شبكية تساعد على تهيئة الأوضاع لصالح مشروع الاندماج، كما تتاح الفرصة للمجتمع المدني ، و يكون صوت الشعوب في مناخ الحريات، صوتا مسموعا لدى الحكام، ما يدفع الأنظمة السياسية للاهتمام بمصالح هذه الشعوب.

الفرع الثاني:الوعي بطبيعة التهديدات ومصادرها الاقتصادية والسياسية المتداخلة

يستدعي نجاح التكامل الإفريقي الوعي بالمصدر الحقيق للتهديدات الأمنية، والبداية تكون بالاعتراف بأن مصدر التهديدات الأمنية هو مصدر محلي يكمن في مخرجات السياسة والاقتصاد .

وحتى إذا ما سلمنا بأن الإرهاب هو التهديد الأمني الأول ، وبعيدا عن البحث في أسباب هذا الترتيب المتقدم للإرهاب كتهديد، هل لأنه أبرز التهديدات فعلا، أم أن الأمر يتعلق بمسايرة سياق عالمي أسست له الولايات المتحدة الأمريكية واتبعته كل الدول كسبيل لكسب رضاها، بناء على شعار بوش "من ليس معنا فهو ضدنا"، بعيدا عن ذلك ، وتسليما بأن الإرهاب هو في موقع متقدم ضمن التهديدات الأمنية ، فإنه يبقى مع ذلك تهديدا فرعيا رغم خطورته الأكيدة، لأن أسباب منبت الإرهاب السياسية والاقتصادية، الداخلية قبل الخارجية، لا تقل خطورة عن الارهاب نفسه، بل قد تكون أخطر منه، كونها وقوده الأول.

وتعتبر التهديدات الأمنية في غالب الحالات وليدة تردي الوضع الاقتصادي، الذي هو ليس وليد عجز في مقومات التنمية بقدر ما هو وليد قصور سياسي يتمثل في الاستمرار في المراهنة على اقتصاد ريعي الذي يجعل الدول سهلة الاختراق، و يعرض أمنها للخطر.

فالدول التي تعتمد على الريع النفطي مثلا، تتأثر بالتقلبات الحادة للأسعار في الأسواق العالمية، وتتعرض إثره لهزات اقتصادية خطيرة وتداعيات سلبية. أما الدول التي تعتمد على الريع السياحي، إن صح التعبير، فوضعها هي الأخرى يبقى هشا، حيث أن عزوف السياح لسبب أمني أو لأسباب سياسية، يعرضها لنتائج اقتصادية وخيمة، ولتداعيات سلبية.

إن استمرار التبعية للريع البترولي والسياحي، يعرض الدول الإفريقية لتهديدات أمنية خطيرة، ما لم يستدرك الأمر بتفعيل سياسة جادة لتنويع الاقتصاد، وتفعيل مقومات التنمية المستدامة التي تزخر بها.

إن هشاشة اقتصاديات الدول الإفريقية، تجعل استقرارها وأمنها القومي على المحك، فالتدهور الاقتصادي غالبا ما يتبعه تدهورا معيشيا واجتماعيا، واضطرابات سياسية، ويؤسس لبيئة مواتية لتهديدات أمنية متنوعة (فساد وجريمة منظمة، وهجرة غير شرعية، وإرهاب).

إن الاعتماد على الريع البترولي والسياحي والقطاعات غير المنتجة، وعدم تنوع الصادرات، وإهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، وتواضع الاستثمار فيها، والإفراط في السيطرة السياسية لبيروقراطية ناقصة الكفاءة وغير خاضعة للرقابة والمحاسبة الفعالة، يبقي الاقتصاديات الإفريقية رهين إيرادات أسعار النفط والمواسم السياحية، ويمنح شعورًا مزيفًا بالأمان لدى تلك الدول، ووهمًا بالمناعة السياسية والاقتصادية، مما يحمل حكوماتها على فقدان الوعي بالحاجة إلى إصلاح سياسي وتنويع اقتصادي.

إن العيب ليس في الاستفادة من نعمة النفط والسياحة، لكن المشكلة تكمن في استمرارية ومواصلة الاعتماد الحصري عليهما، بالرغم من الهزات التي يشهدها قطاعا السياحة والمحروقات. لهذا، فإن الخروج من التبعية لهما، يعد حتمية لا مفر منها، والتفكير في سياسات تنويع الاقتصاد هو من أولى الأولويات.

إن سياسة تنويع الاقتصاد تستهدف إيجاد موارد مالية بديلة، مما يحسن من القدرة التفاوضية للدول الإفريقية في التجارة الخارجية. كما أن تنويع الاقتصاد هو السبيل لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي، لأن النمو الاقتصادي فيها هو نمو عابر مرتبط بالظرفين العالميين البترولي والأمني، ومن شأنه أن يجعل هذا النمو نموا غير مستقر، بسبب تأثره المباشر بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها. إن التبعية للريع ترسم مسارا تنمويا مزعوما، لذلك فإن العمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الريع وبناء اقتصاد جديد يهدف إلى تحسين أداء القطاعات الإنتاجية.

وتعد طبيعة الأنظمة السياسية للدول الريعية من أسباب إخفاق سياسات التنويع، أو عدم جدية اعتماد سياسات التنويع الاقتصادي. وهناك من يرى بأنه من ناحية نظرية، بأنّ التنويع ضدّ طبيعة الدول الريعية بافتراض أن تكون غير ديمقراطية؛ فالتنويع يسلب الدولة الريعية آلية توزيع الريع كأهمّ مقومات بقائها واستمرارها؛ فالريع يركّز الدخل في يد النُخبة السياسية، ومن ثمة يركّز الثروة والقوة والتوزيع، ويجعل التوزيع نفسه أداة سياسية لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم فرص البقاء في السُلطة . أمّا التنويع، فمن المفترض أن يحُدّ التركّز في النشاط الاقتصادي والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموا ذاتيًّا مستقلًّا عن الريع، وعن آلية توزيعه من خلال السُلطة التي تعتمد على الاستقطاع وعلى هذا التوزيع. أما التنويع فيؤسس لتكوُّن مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها، والى تطورات ومطالب سياسية، كما جرى في أوروبا. فالإشكالية الموروثة في نماذج نموّ اقتصاديات الريع هي في وجود قلّة تشارك في الإنتاج، وقلّة تقتسم الريع أيضًا .وفي التنويع، أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على

طريقة توزيع الريع من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الاجتماعي فيها. (الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، 2015، الصفحات 28-29) .

يمكن القول أن هناك علاقة بين الريع، والديمقراطية، والنخبة الحاكمة؛ فالنخبة "الحاكمة في دولة الريع ليست رافعة اجتماعية للديمقراطية، و يحركها ويشكل سلوكها السياسي هو الرغبة في الاستحواذ على الريع، بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ. وبهذا المعنى فإن دولة الريع وفق ما تشير له التجربة التاريخية لم تشهد انتقالا مكتملا إلى الديمقراطية. فالنظام السياسي القائم والمستند إلى نظام الريع يمكن له أن يستمر دون حاجة فعلية إلى عملية سياسية،إذ تستبدل الأخيرة بتحالفات تقليدية توفر نوعاً من الاستقرار النسبي والشكلي، وهي تحالفات تتماسك بفعل إعادة توزيع ثروة الريع لتحقيق وإدامة التوافقات بين القوى النافذة، وكذا احتواء النخب الثقافية المؤهلة للعب دور فاعل في بناء المجتمع المدني (ياسر، 2013، الصفحات 2-6).

وقد ترتب على قيام دولة الريع، نشوء شبكة من علاقات توزيع وإعادة توزيع المزايا، بحيث ينتظم المجتمع على شكل هرم من شرائح الريع المتتابعة تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم، وبدورها تقوم هذه النخب بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تالية من شرائح الريع. (البلاوي، 1987 ، الصفحات 7-10)

ومن المؤكد أن التركز المفرط على مصادر الريع ، يفضي إلى تعطيل بناء وتطور مؤسسات ديمقراطية حقيقية تستند إلى المواطنة كبديل حقيقي لنظام"الكوطة" والمحاصصة . (ياسر، 2013، الصفحات 7-10) لهذا، فإن دخول الريع تؤثر سلباً في عملية التحول إلى الديمقراطية، (بشارة، 2007، صفحة 79) و تفسد الانتقال إلى الديمقراطية. وحتى في حالة حدوث تحرك اجتماعي للمطالبة بعدالة التوزيع، سرعان ما يتم احتواءه بسهولة ، و تقوم الطبقة الحاكمة بمنح المنافع والامتيازات لكل فئة أو جماعة بحسب ثقلها النسبي سياسيا واجتماعيا، وقدرتها على تهديد الاستقرار القائم. (ياسر، 2013، الصفحات 20-23).

الفرع الثالث: الشروع في إصلاحات اقتصادية وتنويع القاعدة الإنتاجية

يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في التسيير الكفء للاقتصاد الوطني، بما يمكنه من الانتعاش، خاصة و أن الأداء الحالي للاقتصاديات الإفريقية، لا يرقى إلى الإمكانات المادية والبشرية وطاقاتها الكامنة. ومن مؤشرات الواقع الاقتصادي المتردي، انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنة بالمؤشرات الدولية، وتراجع نصيب الدول في التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل، وارتفاع البطالة وتركزها بين الشباب، وتزايد الفقر بين العاطلين و من العاملين أيضا. (مكتبة الاسكندرية، 2004)

ويأتي تنويع الإنتاج ضمن الملامح البارزة للإصلاحات الاقتصادية، وهو يتطلب بدوره تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاعين العامّ والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم التنويع، على النحو المبين في التالي:

1..تنمية تراكم رأس المال البشري: إنّ تنمية تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهمّ والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات؛ لأنّ تنمية رأس المال البشري، لا تصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة؛ وتضع الاقتصاد على المسار المرتفع للتنمية الذاتية .وسبب ذلك حدوث انحرافات تعوق تركيم رأس المال البشري، جلّها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على جودة التعليم، وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات، إضافة إلى عدم التمكين بسبب تضخّم القطاع العامّ وترهّله وكثرة البطالة المقنَّعة فيه، وطلب الريع والتنازع فيه، وتنازع مجموعات المصالح، والفساد، والمحسوبية والولاء وسوء الإدارة، وضعف الحوكمة والرقابة، وضعف دور القطاع الخاص في التنمية، وفي توظيف المواطنين بوجه عامّ.

إنّ التركيز على جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري، فمصير هذا التركيز الإخفاق في حال استمرار إهمال جانب الطلب في عملية تركيم رأس المال البشري ، ومن ثمّة فإنّ المطلوب هو إصلاح مصادر جانب الطلب لحفْز تنمية رأس المال البشري وتراكمه، بإصلاح القطاع العامّ الكبير العدد والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح القطاع الخاص وجعله تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين.

2.إصلاح القطاع العام: يُشكّل القطاع العامّ أكبر مصدر لتوافر الوظائف، وعليه يجب رفع كفاءته وإنتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه؛ وأول شروط إصلاح القطاع العامّ يكون بإصلاح رأس المؤسسة، وذلك من خلال توافر النزاهة والكفاءة، والملاءمة والاختصاص ، وربط الثواب والحوافز بالإنتاجية .فتحديث إطار الإدارة في القطاع العامّ يتطلب مزيدًا من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، ومتطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العامّ وطبيعة عملها من جهة أخرى .وهذا الأمر نفسه يتطلب دفْع الكفاءات الوطنية المتخصصة من الجامعيين في جميع المستويات نحو مواقع القيادة في القطاع العامّ .

أمّا إذا كانت قيادة المؤسسة غير متمكنة، فإنها تفسد المؤسسة بأكملها، وتعوق تكون رأس المال البشري، وتخلق سقفًا محدودًا لتكوُّن القيادات والكفاءات الوطنية، فلا يُمكنها تجاوزه؛ لأنها ترى أنّ الكفاءات الوطنية قد تُشكّل تهديدًا لاستمرارها وبقائها في المنصب، وربما كانت لا تنسجم مع طبيعتها وتحقيق أهدافها، وهو ما يترتّب عليه الحؤول دون تكوُّن رأس المال البشري وتراكم الخبرات الوطنية.

3.إصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص: إذا كانت اقتصاديات دول الريع النفطي تعاني التركّز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإنّ للقطاع الخاص دورا كبيرا في ذلك، كون نشاطه لا يزال يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة(المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي) . وتجارة الاستيراد والترويج تكون تركّز اقتصادي و رأسمالي يرجع إلى شرائح ضيقة في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنُخب السياسة، تمكنت من تركيم ثروات ورؤوس أموال طائلة، ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النخب السياسية، وأصبحت تُشكّل موانع دخول في عدد كثير من الأنشطة تجاه المستثمرين الجدد، وتغذّي تكوينات احتكارية وإمبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها.

4. السياسة الصناعية وإصلاح القطاع الخاص: يمكن اعتماد سياسات صناعية ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص، ومن متطلبات ذلك الحدّ من تركّز الأسواق والثروة، عبر سنّ قوانين مكافحة الاحتكار، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محليا وخارجيًّا، وهذا كلّه يدفع نحو تنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل للمواطنين (الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، 2015). ويفيد التصنيع في التنويع، و يقلّص عيوب النموّ الذي يعتمد على تركّز الصادرات في المواد الأولية. كما أنه يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، خصوصًا إذا ما استهدف سوق الصادرات، وهو ما يؤدّي إلى خفض فاتورة الاستيراد وخلق مصادر دخل جديدة، ويساهم في خلق وظائف وخفض معدلات البطالة.

5.محاربة الاحتكاروالجدية في محاربة الفساد: أنتج الانفتاح الاقتصادي المنفلت مبكراً احتكارات لأغلب السلع. ومع انتشار الفساد وتزاوج رجال السياسة برجال المال يصبح الاقتصاد احتكارياً بامتياز، على مستوى الإنتاج أو الاستيراد، ومنافذ التوزيع. وفي ظل القواعد الاحتكارية، لن تجدي أي ممارسات إصلاحية ، لأن الأمر ببساطة يحتاج إلي تفكيك هذه الاحتكارات، وإعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه طبقة رجال الأعمال وجدواها، وذلك بتحديد أدوارها، على أسس من المنافسة السوقية، والتوجهات الاقتصادية القومية.

ومن جهة أخرى، يساهم الفساد في زيادة تكلفة ممارسة الأعمال، ويقلل الثقة في العمليات التجارية، ويشوه المنافسة، ومن أسبابه انعدام الاستقلال القضائي ولرقابة والمساءلة، وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة (أحمد، 2016، الصفحات 7-11).

خاتمة:

يستدعي تفعيل العمل الإقليمي المشترك على أسس سليمة، وفي مستوى ترقية الواقع الإفريقي في شتى المستويات مراعاة شروط نجاح التجارب التكاملية، غير أن هذا الشرط مرتبط بإجراءات وترتيبات عملية يجب أن تقوم بها كل الدول الإفريقية على مستوياتها الداخلية.

إن العمل الجاد لجعل التجمعات الإقليمية في إفريقيا في مستوى تطلعات الشعوب الإفريقية، وفي مستوى العمل التكاملي الإقليمي الكفيل بمواجهة تحديات التحولات الجديدة، يستدعي مراعاة شروط نجاح التجارب التكاملية. وبالتمعن في شروط نجاح التجارب التكاملية ، يمكن القول أن معظم تلك المؤشرات مرهونة بإصلاحات سياسية واقتصادية في كنف الديمقراطية التي تراعي خصوصيات المجتمعات الإفريقية بطبيعة الحال.

وبناء عليه، لابد على الدول الإفريقية تحقيق تقدم في الإصلاحات السياسية للانتقال إلى الديمقراطية، لتسهيل القيام بإصلاحات اقتصادية، كفيلة بتحقيق تنمية حقيقية، وكسب الولاءات الشعبية وتدعيم التماسك الداخلي كسبيل لصد التهديدات الوافدة من الخارج، فضلا على تفادي بروز التهديدات محليا.

يجب على الحكومات الإفريقية خوض غمار تجربة ديمقراطية حقيقية، تعظّم من سيادة دولة القانون، ودور قوي للبرلمان للمراقبة والمتابعة، ومكافحة الفساد، والالتزام بالشفافية.

ويتطلب ما سبق تنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين، والاستفادة من تجارب الدول المشابهة.

ويمكن أن ندرج كل هذه الخطوات فيما يمكن تسميته بمتتالية شروط تحسين الواقع الإفريقي. إن تحسين الواقع الإفريقي يمر عبر تفعيل و إنجاح التكتلات الإقليمية ، و إن إنجاح التكتلات الإقليمية يمر عبر الالتزام بشروط النجاح المتعارف عليها عالميا، والتي أثبتت نتائجها في عديد التجارب الرائدة على غرار التجربة الأوروبية. وفي سياق متصل ضمن متتالية شروط تحسين الواقع الإفريقي، فإن نجاح التكتلات الإقليمية الإفريقية يمر عبر ترشيد الحكم سياسيا واقتصاديا للدول الإفريقية على مستوياتها الداخلية.

إن العمل الجاد لجعل التجمعات الإقليمية في إفريقيا في مستوى تطلعات الشعوب الإفريقية، وفي مستوى العمل التكاملي الإقليمي الكفيل بمواجهة تحديات التحولات الجديدة، يستدعي مراعاة شروط نجاح التجارب التكاملية. وبالتمعن في شروط نجاح التجارب التكاملية ، يمكن القول أن معظم تلك المؤشرات مرهونة بإصلاحات سياسية واقتصادية في كنف الديمقراطية التي تراعي خصوصيات المجتمعات الإفريقية بطبيعة الحال.

وبناء عليه، لابد على الدول الإفريقية تحقيق تقدم في الإصلاحات السياسية للانتقال إلى الديمقراطية، لتسهيل القيام بإصلاحات اقتصادية، كفيلة بتحقيق تنمية حقيقية، وكسب الولاءات الشعبية وتدعيم التماسك الداخلي كسبيل لصد التهديدات الوافدة من الخارج، فضلا على تفادي بروز التهديدات محليا.

يجب على الحكومات الإفريقية خوض غمار تجربة ديمقراطية حقيقية، تعظّم من سيادة دولة القانون، ودور قوي للبرلمان للمراقبة والمتابعة، ومكافحة الفساد، والالتزام بالشفافية.

ويتطلب ما سبق تنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين، والاستفادة من تجارب الدول المشابهة.

ويمكن أن ندرج كل هذه الخطوات فيما يمكن تسميته بمتتالية شروط تحسين الواقع الإفريقي. إن تحسين الواقع الإفريقي يمر عبر تفعيل و إنجاح التكتلات الإقليمية ، و إن إنجاح التكتلات الإقليمية يمر عبر الالتزام بشروط النجاح المتعارف عليها عالميا، والتي أثبتت نتائجها في عديد التجارب الرائدة على غرار التجربة الأوروبية. وفي سياق متصل ضمن متتالية شروط تحسين الواقع الإفريقي، فإن نجاح التكتلات الإقليمية الإفريقية يمر عبر ترشيد الحكم سياسيا واقتصاديا للدول الإفريقية.

قائمة المراجع:

- جمال عبد الناصر مانع. (2004 م،). ، *اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية،(د.م.ن)* ، . (د.م.ن) ، : دار العلوم للنشر والتوزيع.
- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف. (1985). : *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، .
- حازم الببلاوي. (ايلول , 1987). الدولة الريعية في الوطن العربي. *المستقبل العربي*، ، الصفحات 7-10.
- حسنين توفيق إبراهيم. (24 جانفي, 2013). *ملفات بحثية*. تاريخ الاسترداد 1 ماي, 2021، من studies.aljazeera: http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html
- حسين بوقارة. (2010). *إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي* ، . الجزائر: دار هومة.
- خالد بن راشد الخاطر. (2015). *تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون* . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- خالد بن راشد الخاطر. (2015). *تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ذكر الله أحمد. (2016). *أزمة الاقتصاد المصري: المؤشرات-الأسباب-الحلول*. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- رشيد بوكساني. (2005). *مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي* . (د.م.ن): دار الهدى.
- صالح ياسر. (تشرين الثاني, 2013). *ورقة سياسات*. تاريخ الاسترداد 2021 جانفي, 9، من http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf
- عبد الرحمان حمدي. (2004). *المجتمع المدني والتكامل في افريقيا: رؤية من الشمال الافريقي*. القاهرة: مركز البحوث العربية والافريقية.
- عبد السلام نوير. (2007). ، *التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، الأولى، ،،، 2007* ، . القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- عبد الناصر جندلي. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد الوهاب شمام. (2005). ، *اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورو-متوسطية أوجه التكامل والتباين*، . (د.م.ن): دار الهدى.
- عز الدين شكري. (يوليو , 1988). ، المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة. *لسياسة الدولية* ، الصفحات 144-152.
- عزمي بشارة. (2007). ، *في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عاشور. (2007). ، *التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، ،ص 32*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- محمد لمين لعجال أعجال. (مارس , 2010). معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك. *مجلة المفك* ، الصفحات ص ص، 20 - 36.

- محمد محمود الإمام. (2004). ، *تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي* . بيروت: ، مركز . دراسات الوحدة العربية.
- محمود أبو العينين. (-2010،).*لتقرير الاستراتيجي الإفريقي*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- مصطفى الفيلالي. (1989). *المغرب العربي نداء المستقبل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- مصطفى عبد الله خشيم. (2004). *التجارة العربية البينية من الحساسية السياسية إلى الفجوة الرقمية : دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية* . عمان : لجامعة الأردنية.
- *وثيقة الاسكندرية*. (12-14 مارس, 2004). تاريخ الاسترداد 15 مارس, 2021، من bibalex: http://www.bibalex.org/arf/ar/index.html
- مهدي تاج. (22 فيفري, 2012). *ورقات تحليلية*. تاريخ الاسترداد 15 مارس, 2021، من studies.aljazeera: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201222293539322151.html